التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي

محمود حسن الجاسم
كلية الآداب - جامعة حلب
سوريا
يحسن بن عبد المحسن الفضلى

يبدأ البحث بصيغة النحوية، وتعدد الأوجه فيه؛ لأن

البحث رقم عليهما.

يبدو للباحث أن التحليل النحوي مصطلح حديث العهد، شاع عند الدارسين

المقدمين مفهوماً متنوعاً، ويُقصده في هذا السياق، الدراسة التي تتناول النظام

التركيبي، وتختلف بها وتفسيرها، ومعرفة معانيها، وخصائصها، وكيفية

ستراتيجياً، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا أخرى، تتضمن مجتمعاً

في تشكيل النظام الاصطلاح (1). أما تعدد الأوجه فهو تعدد الأحكام، في تفسير

أمر ما يتناوله التحليل النحوي، في عبارة ذات صورة تركيبية معينة (2).

ويتولى تعدد أوجه التحليل، بحسب موقف النحوي من الأوجه؛ أي: بحسب

حكم القيمة الذي يطلقه الدارس على أوجه التعدد، ومن ثم قد يكون تعددًا

جناً، والمراد هو أن يجيء النحوي غير وجه في المسألة الواحدة، سواءً كان ما

أجازه ملمولاً عن جملة آخرين أم من ابتسامته، وهذا الجائز نعوان، مطلق ومقيّد،

فالمطلوب ما أجاز فيه النحوي أوجه التعدد من غير تضمين أو ترجيح، كان يقول:

يجوز إذا ويجوز إذا. أما الجائز المفيد فما وقع فيه تضمين أو ترجيح، كقولهم:

يجوز في الجملة إذا الاعتراف، والراجل أن تكون حالة.

وقد يكون تعددًا مرفوضًا، وهو أن يكون في المسأله الواحدة أكثر من وجه,

فبفضله الدارس جميعًا، ما عدا وجهًا واحدًا يعتمده، كان يقول في تحليل عنصر

ما، قبل فيه: إذا، وقيل: إذا. وذهب فلان إلى وجه ثالث... والصواب كذا.

وربًا كان تعددًا بين الجهاز والرفض، وهو النمط الذي يجيء فيه النحوي غير وجه,

(1) محمود حسن: التحليل النحوي تحقيق وطبيعته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية

بدء، العدد (20)، ص 343-344.

(2) محمود حسن: تعدد أوجه التحليل النحوي، المفهوم والتحليلات، بحث قبل للنشر في مجلة

بحث بجامعة حلب، 1421هـ - 1999 م ديد النشر.
ویرفض وجهًا أو أكثر، في الظاهرة الواحدة(1).

وينحاول في هذا البحث أن نتعرف التعدد المرفوع، عند علم من أعلام النحاة، وهو أبو حيان النحوي الأندلسي (ت 874 هـ) (2)؛ ذلك أن هذا النوع يشكل ظاهرة لافتة للنظر في مؤلفاته، إضافة إلى أنه يعكس طبيعة التحليل النحوي عنده. وسيتناول البحث موضوعه من جوانب مختلفة، فيقف بداية عند تلك الظواهر؛ ليتعرف نسبة شيوعها، وعدد الأوجه فيها، ومن ثم تلك الأوجه، وأساليب التعبير، التي يطلقها أبو حيان في رفضه. ثم تأتي الخطوة الثانية، وفيها تُعرَض طبيعة الظواهر من حيث البساطة والتعقيد، كما يشار إلى الأسباب التي كانت وراء التعدد، وأساليب التي يعتمدها أبو حيان في رفض الأوجه. أما في الخطوة الثالثة فقد تدرس أهم السمات المتعددة التي يمثلها التعدد المرفوع، وهي نزعة النقل والتابعة، ونزعة الظاهرة، والانتماء المذهبي، والقلق أو الاضطراب المنهجي، إضافة إلى إبراز المقدار النحوية المميزة التي يتضمنها أبو حيان. وفي الخطوة الرابعة والأخيرة تُعرض الأسس التي يسوقها أبو حيان في رفضه وردوده، أو في الدفاع عن رأيه. ثم تأتي الخاتمة بأهم النتائج.

وتتكرر الإشارة إلى أن البحث، اعتمد "البحر الحكيم" وأشهر المؤلفات التنظيرية، وقد تجاوز "التدبير والتكميم"؛ لسببين: الأول لأنه من مؤلفات التنظير، وهي ليست مهمة في التحليل، كما سيظهر، والسبب الثاني لأن مؤلفات التنظير يكرر بعضها بعضًا؛ مما أدى إلى الاستغناء عنه، ولاسيما أنه لم ينشر إلا بعض منه قريبًا(3). ثم

(1) تعدد أوجه التحليل النحوي المفهوم والتجليات.

(2) هو أبو حيان أثناء الدين محمد بن يوسف النحوي الأندلسي، عالم بال نحو واللغة والتفسير والحديث، رحل إلى المشرق، واستقر في القاهرة إلى أن نويع، له "البحر الحكيم"، "التدبير والتكميم" في شرح النسج، و"ارتقاء الضرر من لسان العرب" وغيرها.

(3) صدر منه حتى الآن خمسة أجزاء فقط، لتحقيق د. حسن محمود هنداوي، عن دار القلم بيروت.
إن البحث سيجعل في الهامش إلى أرقام الصفحات، حين تكون الإحالة ليست طويلة، يمكن عرضها، أما إذا كانت طويلة يصعب عرضها فسيكتفي بالإشارة إلى عدد المرات؛ لبلا تصبح الغاية عرض الصفحات التي رُجع إليها؛ فينحرف الهدف، ويساء إلى القيمة العلمية للدراسة.

أولاً - الشيوخ وطبيعة الأوجه وأماكن التعبير:

يشكل التعدد المرفوض نسبة غير قليلة عند أبي حيان، فقد بلغت الظواهر التي تمثله أكثر من ستة مئة ظاهرة، موزعة في مؤلفات مختلفة، يحتوي "البحر المحيط" معظمها(1) ويتوسع قليل منها في المؤلفات الأخرى(2)، ويبدو أن ما جعل نسبة الظواهر التي تمثل التعدد المرفوض عنه مرفعة هو منهجه، الذي يحرص فيه على تضييق دائرة التعدد ما استطاع.

كذلك يتفاوت عدد الأوجه؛ فهناك التعدد بوجهين الذي يشكل النسبة الغالبة(3)، والتعدد بثلاثة أوجه الذي يقل عنه كثيراً(4)، والتعدد بأربعة أوجه الذي ينخفض عدد ما يمثله أكثر مما سبقه(5).

(1) ورد في "البحر المحيط" أكثر من أربعمائة وخمسين ظاهرة.
(2) ورد في "ارشاد الضرب" أكثر من سبعين ظاهرة، وفي "تذكرة النحاة" حوالي ثلاثين، وفي "منهج السالك" حوالي ثمانيين و"النكت الحسان" حوالي ثلاثين.
(3) يبطالنا في البحر المحيط حوالي ألف ومائتين مرة، وفي "تذكرة النحاة" حوالي ثمانين، وفي "منهج السالك" حوالي ستين، وفي "النكت الحسان" حوالي خمس وعشرين.
(4) ورد في "البحر المحيط" أكثر من خمسين مرة، وفي "ارشاد الضرب" حوالي عشر مرات، وفي "تذكرة النحاة" حوالي سبع مرات، وفي "منهج السالك" حوالي ست عشرة مرة، وفي "النكت الحسان" ثلاث مرات، انظر: ص 36، 111.
(5) ورد في "البحر المحيط" أكثر من ثلاث عشرة مرة، وفي "ارشاد الضرب" أكثر من ثلاث مرات، انظر: ص 45، وفي "منهج السالك" حوالي سبع مرات، انظر: ص 43، وفي "النكت الحسان" مرة واحدة، انظر: ص 14، 115.
العدد المرفوع في تحليل أبي حيان النحوي

وقد تكون الأوجه في الظاهرة الواحدة جميعاً مروية، يعتمد أبو حيان أحياناً ويرفض ما تبقى (1)، أو يكون أحد الأوجه منه، والباقي مروي يرفضه جميعاً (2)، والملابس أن الجهات التي تمت الأوجه المروية متنوعة، سواء أيكان الأمر في أثناء الرفض أم في أثناء الأخذ.

بطالعنا أبو حيان في أثناء الرفض بأوجه منسوبة إلى جهات معرفة غالية، وقلما اقتصر على روايتها من غير نسبة، ثَم تنالها بالرد، وفعل أبرز من يروي عنه الزمخشري (652هـ)، فقد بلغت الأوجه المرفوضة المنسوبة إليه أكثر من عشرة وعشرين (3)، ثم يليه ابن عطية (542هـ) الذي بلغت الأوجه المرفوضة المنسوبة إليه أيضًا أكثر من عشرة وعشرات (4)، ثم يليه أبو البقاء (626هـ) الذي رفض ما يمثله عشرات المرات أيضاً (5)، ثم يليه الحوفي (642هـ) الذي رفض ما يمثله عشرات المرات أيضاً (6)، ثم يليه ابن مالك (716هـ) (7)، ثم أبو علي الغسسي (737هـ) (8).

(1) يتمثل النحو الغالب الذي نوفق سابقه.
(2) انظر مثالاً: البحر المحيط 1/127-128.
(3) انظر مثالاً: المصدر نفسه 1/12-27.
(5) انظر مثالاً: المصدر نفسه 1/32.
(6) انظر مثالاً: المصدر نفسه 1/33.
(7) انظر مثالاً: المصدر نفسه 1/34.
(8) انظر مثالاً: البحر المحيط 1/48-72.

محمود حسن الجاسم

ثم نحاة ومفسرون مخالفون(1)، فضلاً عن رفضه أحياناً رأي الجمهور من النحاة(2)، أو بعض الآراء المنسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه(3). أما الأوجه التي يرفضها من غير نسبة فمن الندرة بمكان، وبوردها بأسلوب مختلف، مثل: منهم من ذهب إلى كذا(4)، وبعضهم ذهب إلى كذا(5)، أو نحوه(6).

وتختلف أيضاً الجهات التي يروي عنها وباخذ برأيها، ولعل الأمر لا يختلف كثيراً عما هو مألوف في تحليله؛ فكثر من يروي عنه وباخذ برأيه الزمخشري؛ إذ بلغت الأوجه المنسوبة إليه والأخذ بها العشرات، ولا سيبما إذا كانت الأوجه التي يرويها في الظاهرة الواحدة جميعاً تنسب إليه(7). ثم يليه ابن عطية الذي تجاوزت الأوجه المأخوذ بها والنسوبة إليه العشرين(8)، ثم يليه الحوفي الذي بلغ ما نسب إليه أكثر من عشرة أوجه(9)، ثم أبو علي الفارسي(10)، ثم جهات مختلفة.

(1) بكتاب أبو حيان لم يترك نحواً في كتب التنظير إلا رد عليه، كذلك الأمر في تعاامله مع المفسرين في "البحر المحيط".
(2) انظر مثالاً: البحر المحيط ١/٢٣٧-٣٦٧/٥٢٩-٤٣٨.
(3) انظر مثالاً: المصدر نفسه ٣/٥١١.
(4) انظر مثالاً: النحاة والنسوبة ١/١٢٩٥، ونهج السلك ص ٤٤٧-٤٣٨.
(5) انظر مثالاً: المصدر نفسه ١/١٠٩، ٢/٧، ٣/٣٦٢، ٤/٤١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٣٣٧، ٧/٢٣٥، ٨/٤٢٠، ٩/٣٦٢، ١٠/٤٣٨.
(6) انظر مثالاً: المصدر نفسه ١/١٢٩٥، ٢/٧، ٣/٣٦٢، ٤/٤١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٣٣٧، ٧/٢٣٥، ٨/٤٢٠، ٩/٣٦٢، ١٠/٤٣٨.
(7) انظر مثالاً: المصدر نفسه ١/١٢٩٥، ٢/٣٣٧، ٣/٣٦٢، ٤/٤١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٣٣٧، ٧/٢٣٥، ٨/٤٢٠، ٩/٣٦٢، ١٠/٤٣٨.
(8) انظر مثالاً: المصدر نفسه ١/١٢٩٥، ٢/٣٣٧، ٣/٣٦٢، ٤/٤١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٣٣٧، ٧/٢٣٥، ٨/٤٢٠، ٩/٣٦٢، ١٠/٤٣٨.
(9) انظر مثالاً: المصدر نفسه ١/١٢٩٥، ٢/٣٣٧، ٣/٣٦٢، ٤/٤١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٣٣٧، ٧/٢٣٥، ٨/٤٢٠، ٩/٣٦٢، ١٠/٤٣٨.
(10) انظر مثالاً: المصدر نفسه ١/١٢٩٥، ٢/٣٣٧، ٣/٣٦٢، ٤/٤١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٣٣٧، ٧/٢٣٥، ٨/٤٢٠، ٩/٣٦٢، ١٠/٤٣٨.
كبعض الأعلام المشهورين(1)، أو المذاهب النحوية(2)، أو الرأي الذي ينسب إلى الجمهور(3)، أو بعض الأوجه المروية من غير نسبة إلى جهة معينة(4).

غير أن الغالب على الأوجه التي يراها أبو حيان هو أن تكون صادرة عنه، لا عن جهة أخرى، وهو الشائع في سياق التحليل الذي يحتويه "البحر المحيط"؛ إذ بلغت الأوجه التي تطلقها ويرفض غريها في تحليل الظاهرة الواحدة المتى.

وكما تنوعت الجهات التي تمثل الأوجه كذلك تنوعت أساليب التعبير عن الرفض والأخذ بوجه معين؛ فهناك التصريح برفض ما يقال، في الظاهرة وذكر وجه واحد، قبل ما يرفض أو بعده، وهناك التصريح بالرفض لكل ما يذكر، والإشارة إلى وجه بعينه على أنه الصواب، وهناك الإشارة إلى وجه بعينه على أنه الصواب، بعد سرد الأوجه في تحليل الظاهرة.

غير أن هذه التجليات يعتبر عن كلها بأشكال مختلفة، ففي حال التصريح بالرفض واعتماد وجه معين، نجد تعبيرات شتى، مثل: وهذا خطأ(5)، ولا يصح(6)، وليس كما زعم(7)، وهذا فاسد من وجوه(8)، وهذا لا يجوز لفساد المعنى(9).

---

(1) انظر مثلاً: المصدر نفسه 3/128/6، 111/7، إضافة إلى من باخذ برأيه في المؤلفات التنظيرية.
(2) انظر مثلاً: المصدر نفسه 3/266/5، 110/10، وارشاف الضرب 2/691، 59-82، والنكت الحسان ص 126.
(3) انظر مثلاً: البحر المحيط 2/860، 382.
(4) انظر مثلاً: المصدر نفسه 3/853/4، 191-7، 84/4.
(5) وهذا النمط يبدو أكثر شيوعاً من غيره، انظر مثلاً: البحر المحيط 1/142، 072، 2/45، 435/2، 124-3.
(7) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه 1/147-22.
(8) ورد قليلاً، انظر مثلاً: المصدر نفسه 1/212.
(9) ورد كثيراً، انظر مثلاً: المصدر نفسه 1/693، 234، 84/2، 38-17، 2/167.
هو لا يجوز لخالفة القاعدة (1)، وهو بعيد عن الصواب (2)، وهذا توجيه مفقود في لسانهم فلا نشيئ (3)، وهذا لم يثبت وينتج نقل (4)، وهذا توجيه غير عربي (5)، وهذاقولان ساقتان لولا تسطيرهما في كتب التفسير لما ذكرتهما (6)، وليس بشيء (7)، ولا يعقل ما قاله فلان (8)، وهذا لا قيمة له (9)، وهذا وهم (10)، وهذا تخليط فاحش (11)، ومن أغرب ما كذا فاك أخطاء (12)، وهذا في غاية الفساد (13)، ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب (14)، وهذا صدر عن جاهل بعلم النحو فلا يلتقي إليه (15)، ومن الجهالة قول بعضهم (16)، وهذا قول من جمع الجهالة بعلم النحو وعلم المعاني وفلك نظم القرآن ولا يلتقي إليه (17)، وهو قول سخيف لا يحسن أن يقلقه من عنده علم (18)، وغير ذلك من ردود مختلفة (19).
وهذه النحو من التعدد بالرفض هو الغالب عنده.
أما التصريح بالرفض والإشارة إلى وجه معين على أنه الصواب فلم يرد كثيراً، لذلك قل التنوع في التعبير عنه قياساً بالسابق، من ذلك مثلاً: وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح ولا اعتبار لقول من قال كذا ولا لغيره(1)، وهذا خطأ والصواب كذا(2)، غفل فلان والصحيح كذا(3)، ليس كما زعم فلان والصحيح كذا(4)، والوجه كذا خلافاً من ذهب إلى كذا(5).
كذلك الأمر في النوع الثالث، وهو الإشارة إلى وجه معين على أنه الصحيح أو الصواب بعد أن تذكر الأوجه الأخرى، من ذلك مثلاً: قبل كذا وقيل كذا والصحيح كذا(6)، والذي أذهب إليه كذا(7)، أو يستخدم كلمة تدل على الاختيار، ولكنه لا يريد بها إجازة التعدد والمفاضلة، وإنما يقصد بها مذهب الأندلسى الذي يأخذ به ويترك ما سواه، فيقول مثلاً: واختار عندنا كذا(8)، أو: وهذا الذي نختار(9)، أو يقول مثلاً: وهذا هو الصحيح(10)، أو: والصواب كذا(11).

(1) انظر مثلاً: الكشك الحسان ص 62.
(2) انظر مثلاً: البحر المحيط ص 237، 236/4، 373، 201/4.
(3) انظر مثلاً: تذكرة النحاة ص 502–503.
(4) انظر مثلاً: المصدر نفسه ص 502.
(5) وهو النحو الغالب، انظر مثلاً: البحر المحيط 1/248، وارشاف الضرب 2/23، 76، 77، 100، 207.
(6) وهو النحو الغالب، انظر مثلاً: البحر المحيط 1/428، وارشاف الضرب 2/23، 76، 77، 100، 207.
(7) انظر مثلاً: البحر المحيط 1/129.
(8) انظر مثلاً: المصدر نفسه ص 136، 358.
(9) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب 2/358، ومتهج السالك ص 4.
(10) انظر مثلاً: البحر المحيط 2/266، وتذكرة النحاة ص 485.
(11) انظر مثلاً: ارتشاف الضرب 2/492، 493.

مجلة الدراسات اللغوية م 7 (ربيع الآخر، جمادى الآخرة 1424هـ/ مايو، يوليو 2003م)
ثانياً - الظواهر وأسباب التعدد والرفض:

واللاحظ أن الظواهر التي تمثل هذا النوع عند أبي حيان يتميز معظمها بالبساطة، فلا تقبل تنوعاً وتشعباً في التعدد، وقلما واجهتنا ظواهر تتميز بالتعقيد. أما الأسباب التي أدت إلى التعدد في هذه الظواهر، فهي إما لأن الشواهد خرجت على القاعدة، وإما لأن طبيعة اللغة تسمح بتعدد الأوجه، وذلك عندما يقع في شواهد لم تخرج على قاعدة، ولم يؤثر فيها أمر سياقي، وإما لتفاوت المعنى الدلالي الذي يتعدد في تحليل معاني العناصر الترميزية. وتمثل الشواهد التي خرجت على القاعدة نسبة كثيرة بخلاف تلك التي تمثل طبيعة اللغة، أما ما يؤدي إليه تشكيل المعنى فهو بالنسبة الغالبة.

وينطلق أبو حيان من أمور عديدة في رفضه، جميعها تنظوي تحت الأسس، التي يقوم عليها الوجه النحوي، وهي: السماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، والقياس. فقد ينطلق من قضايا السماع، وأصافاً صاحب الوجه المرفوض، بأنه لا بصر له بمسان العرب، جاهل به، أو بأن معنى الوجه النحوي لم يثبت.

إذاً إن الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه في التحليل النحوي هي: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد. وقد نوقشت في دراسة بعنوان "أسباب التعدد في التحليل النحوي" للباحث محمود حسن الجاسم، نشرت بمجلة مجمع اللغة العربية الأردنية، العدد (62/6), 2004-2005, ص 93-156.

(1) تمثل أكثر من عشرين بالامتداد، ويعتبر معظمه مؤلفات النظير، إضافة إلى ما يمكنه البحرين المحيط من قراءات، ونجد الإشارة إلى أن كثيراً ما يرد في التنظير ينكر في غير مؤلف.

(2) لم تبلغ نسبتها العشرة بالمئة.

(3) بلغت حوالي سبعين بالمئة، وجعلها يحويه البحرين المحيط.

(4) نوقشت هذه الأسس في دراسة بعنوان "أسس التحليل النحوي" للباحث محمود حسن الجاسم، نشرت بمجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، عدد (45), 2004-2005, ص 67-176.

(5) انظر مثلاً: البحرين المحيط 1/292، 487/2، 356/2، 488/3.
العدد المرفوع في تحليل أبي حيان النحوي

سماعه(1)، أو نحوه(2). وقد ينتنق من قضايا الاعتداد بالأصل والقواعد، فيشير إلى صاحب الوجه المرفوع بأنه جاهل بقواعد النحو(3)، أو يشرح في شرح القاعدة لمستخلص الرفض الذي يريده، لأن الوجه الذي يسير وفقاً لها مختلف(4) لشروطها(5)، أو غير ذلك(6). أو ينتنق من آراء النحاة، كالجمهور(7)، أو أصحابه الأندلسين(8). أو ينتنق من قضايا المعنى، فيشير إلى فساد المعنى الذي عليه الوجه(8)، أو فساد المعنى والتركيب(9)، أو نحوه(10). وهي قضايا تعكس الخلل في النسبية المرااعة بين المقيس (التركيب المخلل) والمقيس عليه (القاعدة)، وهذه النسبية تقدو أحياً إلى رفض الوجه في أقرب أخري، تتعلق بعدم المرااعة بين المقيس عليه غير المطرد في نظره، وبين المقيس المطرد الفصيح، وهو أسلوب القرآن الكريم؛ فيصف الوجه بأنه لا ينبغي؛ لأن حمل القرآن الكريم يجب أن يكون على أقصى الأساليب وأكثرها أطراداً، لا على النادر أو القليل أو الذي لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نحوه(11).

ور بما تضاف غير أمر ما سبق في رفض الوجه عند أبي حيان(12).

(2) انظر مثلًا: المصدر نفسه 2/ 244.
(3) انظر مثلًا: المصدر نفسه 1/ 322/ 3/ 327.
(5) انظر مثلًا: المصدر نفسه 8/ 393.
(7) انظر مثلًا: المصدر نفسه 4/ 47-49.
(10) انظر مثلًا: المصدر نفسه 7/ 217.
ثالثاً - السمات النهجية:

وتبدو في هذا النوع السمات النهجية عند أبي حيان المالولوف في تحليله النحوي عامياً، وهي نزعة النقل والتابعة، والنزعة الظاهرة، والقلق النهجي، والانتماء المذهبي، إضافة إلى قدرته المقنعة في الرفض.

وتتجلى نزعة النقل والتابعة بأمور مختلفة، من ذلك مثل التماسك بالأصول ورفض ما خرج عليها، ويظهر هذا في التنظير والتحليل، ففي التنظير يقف أبو حيان عند شواهد كثيرة خرجت في ظاهرها على القاعدة الأصل، ووجدها بعضهم توجيهاً جديداً يعد، قاعدة مولدة خاصة بهم، فريد عليهم أبو حيان رافضاً، ليوجه مثل تلك الشواهد في ضوء الأصول، وهي كثيرة في مختلف في مؤلفات التنظير.

ويأخذ سلطان القواعد الأصلية شكلاً أكثر وضوحاً في أثناء التحليل، عندما يقف أبو حيان عند أحد الأوجه، التي لا تعرضها المعطيات السياقية الظاهرة، فيرفسها لأنه مخالف للقاعدة الأصل، ليوجه الشاهد في ضوءها توجيهاً لا يقبل التعدد، كما في تحليل قوله تعالى: "وأتل علىهم نبأً آمنين، إذ قرأنا قرآناً فتغفل من أخوهما ولما يتفوق من الآخر قال لا أقتلك!". يذكر أبو حيان أن "إذ متعلقة بال مصدر" نبأ"، والمعنى: حديثهما وقصتهمما في ذلك الوقت، ثم يضيف: "وقال الزمخشري": ويجوز أن يكون بدلاً من النبأ، أي: أتلت عليهم النبي نبأ، ذاك الوقت، على تقدير حذف المضاف. ولا يجوز ما ذكر لأن "إذ" لا يضاف إليها إلا الزمان، و"نبي ليس بزمان"(4). ولا شك أن الوجه الأول الذي.

2) سورة المائدة، الآية ٧٧.
3) الكشف ٦/٢٦٥٠.
4) البحر المحيط ٣/٤٧٦.
ذكره صحيح، غير أن رفض الثاني غير مقبول؛ ف"إذ تعامل معاملة الأسماء التي تقع عليها الأفعال" (1)، ومن ثم يمكن أن تقع موقع البدل على حذف مضاف؛ لأن نبابة المضاف إلى عن المضاف كثيرة في العربية، كما هو معروف، ولاسيما إذا كانت معطيات السياق لا تعارض، كما في الوجه الذي رآه الزمخشري، لا بل إن ما ذهب إليه الزمخشري يعني جمالاً للتركيب، من خلال إجازته التعدد المحتمل بالوجه الأول وبالوجه الثاني، ثم إن الخروج على القاعدة الأصل لا ينبغي رفضه، وما دامت معطيات السياق وقواعد التوجيه لا تعارض.

كذلك تظهر نزعة النقل والمتابعة في سياق التحليل حسراً، وذلك عندما يرفض الأوجه التي لا تعارضها معطيات السياق، لأمور تتعلق بقضايا السماع أو الأصل، أو آراء النحاة، كما في وقته عند تحليل قوله تعالى: "وإذ قال موسى لقومه ياقوم إني لكم ظلمتم أنفسكم باختذكم العجل فتوثوا إلى بارئكم فأقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب علىكم إنه هو النواصب الرحيم" (2). يتبين من سياق الآية الكريمة أن المعنى النحوي الذي يقتضيه موضوع جملة "تاب عليهم" محير، وله حكمة إلهية، يراد منها - والله أعلم - إثارة الخيال، بافتراض تقديرات ذات دلالات متنوعة، تمت الخص عن دلالياً من خلال الإيحاء المتعدد، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الجملة " إخبر من الله تعالى بالندب عليه، ولابد من تقديم محدود، عطفت عليه هذه الجملة، أي: فامتثلت ذلك فتاة علىكم، وتكون هاتان الجملتان متدرجة تحت الإضافة إلى الظروف الذي هو "إذ" في قوله تعالى: "إذ قال موسى لقومه ..." (3)، ثم يضيف: "وأجاز الزمخشري(4) أن يكون

(1) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب ص 111.
(2) سورة البقرة، الآية 54.
(3) البقرة الحرف 169/1.
(4) الكشاف 168-169/1.

مجلة الدراسات اللغوية مح 7 (ربيع الآخر- جمادي الآخرة 1436-1437هـ/ مايو- يونيه 2005م)
هذا الكلام] مندراً تتح قول موسى على تقدير شرط محدو، كأنه قال: فإن فعلتم فقد تاب عليكم، فتكون ألفاء، إذ ذاك رابطة جملة الجزء بملة الشرط المحدو، فور هذا الشرط، وما ذهب إليه الزمخشري لا يجوز، لأن الجواب يجوز حذفه كثيراً للدليل عليه، وأما فعل الشرط وحده دون الآداء فيجوز حذفه، إذا كان منفياً بـ "لا" في الكلام الفصيح... فإن كان غير منفي بـ "لا" فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة ...، وكذلك فعل الشرط وفعل الجواب دون أن يجوز في الضرورة ...، وأما حذف فعل الشرط وآداء الشرط معًا وإبقاء الجواب [كما ذهب الزمخشري] فلا يجوز؛ إذ لم يثبت ذلك من كلام العرب "(1) "، ونراه يتخذ من عدم السماع دليلاً على رفض ما ذهب إليه الزمخشري، ولعل تقدير الأخير لا ينافي المعنى ولا يضعه، بل ينسج وسياق الخطاب الذي توجه به موسى عليه السلام إلى قوله أكثر مما ذهب إليه ابن حيان، كما أنه يدل على تعمق في خفايا المعاني الجزئية، التي تزيد المعنى العام قوة وجمالاً؛ فهو يسمى مثل هذه الفاء بالفصيته التي تدل على شرط مقدّر، ولا تقع إلا في كلام بليغ "(2) "، ولعل القول بالفِاء الفصيحة في بعض التراكيب، انتقالًا من معطيات السياق وتذوق المعاني الجزئية، أمر شائع معروف.

ويتكرر الأمر نفسه عندما يرفض أبو حيان بعض الأوجه، التي لا تعارضها معطيات السياق، ولكنها تختلف آراء بعض النحاة، كمذهب أصحابه، من ذلك وقته عند تحليل قوله تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظره إلى ميسرة وآن تصدفوا خير لكم إن كنتم تعلمون" "(3) "، ورأى أبو حيان أن "كان" تامة، أي: وإن وقع غرم من غرمئكم ذو عسرة، ثم يضيف: "أجاز بعض الكوفيّين أن تكون "كان" ناقصة "(4) "، والبحر المحيط 1/ 369- 370.
(1) الزمخشري، جامع الله محمود: الكشاف 1/ 173، 1980.
(2) سورة البرق، الآية 28.
مجلة الدراسات اللغوية ج 23، ردود الآخر: جمادى الآخرة 1426ه/ مايو - يوليو 2005م
العدد المرفوع في تحليل أبي حيان النحووي

هنا، وقدر الخبر: وإن كان من غراماتكم ذو عسرة، فحذف المجروح الذي هو الخبير، وقدر أيضاً: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، وحذف خبر "كان" لا يجوز عند أصحابنا لا اعتراض ولا اختصارا لعلة ذكرها في النحو. فالتقدير ما منه بد عند من رفض رأيهم، والسياق لا يعارض، غير أن الرفض انطلق من موقف يتعلق بأراء النحاة، وهم أصحاب الذين التزم مذهبهم.

وتبدو سمات النزعة الظاهرة مألوفة عند أبي حيان، ولاسيما في مثل هذا النوع من التحليل؛ إذ نجدها في القضايا الاجتهادية التي تفسر بعض الألفاظ، فهناك ألفاظ فسرت بوجيهين، فإما أن تكون مركبة، وإما أن تكون بسيطة بحسب ظاهرها، مثل "الأ"(2)، و"الأ"(3)، و"كلا"(4)، و"لي"(5)، و"هلا"(6)، ومنذ(7)، فابو حيان عندما يعرض تحليل هذه الألفاظ يأخذ بالبساطة وما يدل عليه الظاهرة، ولا يعتمد بالرأي الذي يقول: إنها مركبة؛ فيفترض أصلاً مغالباً للظاهرة(8).

وتظهر تجلبات النزعة الظاهرة من خلال نظر أبي حيان، في النسبة المراعاة بين المقص والمقيس عليه، في عملية التحليل التي يسير عليها الوجه النحوي، فقد اعتدنا عنده رفض الوجه لفساد المعنى الذي يقتضيه، بعد أن يقدم أدلة مفتوحة(9)، ولكنه

(1) البحر المحيط 2/453.
(2) انظر مثلا: منهج السالك ص 89.
(3) انظر مثلا: النكت الحسان ص 290.
(4) انظر مثلا: المصدر نفسه ص 287.
(5) انظر مثلا: البحر المحيط 1/2442.448.
(6) انظر مثلا: المصدر نفسه 8/80.
(7) انظر مثلا: ارتشاف الضرب 2/441.
(8) انظر مثلا: منهج السالك ص 89، والنكت الحسان ص 287، والبحر المحيط 1/2442.448.
(9) انظر مثلا: البحر المحيط 1/442، 335، 325، 8487/84/5، 144/5.
أحياناً يبالغ في قضاء التحليل على الرغم من أن معطيات السياق لا تتمع، ولعل الأمثلة المتقدمة التي أرتبناها في نزعة النقل تؤكد ذلك، فسمعة المؤثر من قضايا السماع والأصول وآراء النحاة جعلته يرفض، منطلقاً من تلك القضايا؛ ليجعل طبيعة التحليل تسير ضمن وجه معيق محدد، فلا احتمالات ولا إيحاءات، وربما بلغ به الأمر إلى أن يعتمد معطيات سياسية، ليست أقوى من غيرها؛ كي يجعل منها دليلاً للرفض ولاخذ في آن معاً، خذ مثلًا تحليله لقوله تعالى: "فاستفتهم أربعين بنات ولهما أبنون" (1). يذكر أبو حيان عن الزمخشي (2) أن "استفتتهم" معطوف على مثله في بداية السورة (3)، أي: على: "فاستفتهم أهم أشد علقًا أثمرًا أفعل ذلك" (4)، والضمير يعود على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم من "لعل" (5)، وعلى الرغم من تباعد المسافة، فلم يعنى في نظر الزمخشي مستقيم؛ إذ "أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باستفتاء قريش على وجه إنكار البهت، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، ثم أمر باستفتيتهم عن وجه القسمة الضيزي" (6). ثم يعقب أبو حيان: "وبعده ما قاله الزمخشي] من العطف، وإذا كانوا قد عدوا الفصل بجملة مثل قولك: "كل حمًا واضرب زيدًا وخيرًا" من أقوام التراث، فكيف بجمال كثيرة وقصص متبانة، فالقول بالعطف لا يجوز، والاستفتاء هنا على جهة التوقيع والتقريع على قولهم البهتان على الله" (7). وبذلك يجعل الجملة استفنتانية انطلاقاً من معطيات السياق، كما فعل الزمخشي، غير أن رده على الزمخشي بهذا المثال الذي تقتضيه القواعد المخزونة في ذاكرته، يبدو أنه لا يخلو من مبالغة، فمن المعروف أن

(1) سورة الصفات، الآية 149.
(2) الكشف 4/244.
(3) البحر المحيط 7/360.
(4) سورة الصفات، الآية 11.
(5) الكشف 4/244.
(6) البحر المحيط 7/360.

مجلة الدراسات اللغوية ومن 2 (ربع الآخر، جمادى الآخرة 1422ه/ مايو - يوليو 2001م)
أسلوب القرآن الكريم يختلف عن أسلوب الكلام العادي، وشواهده على كثرة الفصل والوصل، والخوف والانساب، ودلائل الضمائر المتربعة، التي تعود على متقدم بعيد أو قريب أو غير ذلك، يشهد بها كل من أطلع على أسلوب القرآن الكريم، إضافةً إلى احتمال العطف على بعيد أو على مقدر، أو احتمال الأسلوب لعدة أنماط تركيبية تظله بدلالاتها، وذلك بفضل الاحتمالات المتعددة التي يلاحظها الدارسون، فكيف يقياس أبو حيان هذا الأسلوب المعجز بعبارة مبتدلة؟ لي変わり العطف الذي تسوغ معطيات السياق، كما تسوغ الوجه الذي أخذ به؟ ولعل الرفض لمثل هذه التوجهات ينشأ من طبيعة تقتصر على الدليل الملموس، ولو اكتفى بالتضييع لخفف من مغالاته المفرطة أحياناً، كما في هذا المثال.

ويبدو أنه ليس من المبالغة أن نصفه بحب التميز الذي يقوده إلى الرفض، من ذلك مثلاً وقوعه عند تحليل قوله تعالى: "إن يكن عنياً أو فقيراً قاله أولى بهما". يروي أبو حيان وجهين في تحليل "أو"، وجواب الشرط، الأول يمثله الأخفش وجماعة، وهو أن "أو" بمعنى الواو، فيكون جواب الشرط: "قاله أولى بهما"، والمعنى: أن الحق سباحته وتعالى شرع الشهادة عليهما، وهو أنظر لهما منكم، ولولا أن الشهادة عليهما مصلحة لهما لما شرعها. والوجه الثاني يمثله ابن عصير (ت 666 هـ)، والمستخلص منه أن "أو" على أصلها، وجواب الشرط "قاله أولى بهما"، ولكنه ثنى الضمير العائدم على الغني والفقير؛ لتفرقهما في الذكر، ولولا ذلك لما جاز إعادة الضمير بصيغة التنزية. ثم يرفض أبو حيان هذين الوجهين فيقول: "أي إن يكن المشهود عليه غنياً فلا تمنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيراً فلا تمنعها ترحماً عليه وإشفاقاً، فعلى هذا الجواب محدود؛ لأن

(1) سورة النساء، الآية 135.
(2) البقرة، الآية 185.
(3) المصدر نفسه.

 مجله الدراسات اللغوية ومن 7، 8- 2 (ربيع الآخر، جمادي الآخرة 1421هـ/ مايو- يوليو 2000م)
العطوف هو ب"أو"، ولا يشيء الضمير إذا عطف بها، بل يفرده، وتقدير الجواب:
فليس شهد عليه، ولا يراعي الغني لهما ولا خوف منه، ولا الفقير لمسكته وفقره،
ويكون قوله [تعالي] "فالله أولى بهما" ليس هو الجواب، بل ما جرى ذكر الغني
والفقير عاد الضمير على ما دل عليه ما قبله، وكانه قيل: فالله أولى بجنس الغني
والفقير، أي بالذين يقال به كثيرون(1)، ويبدو أن رفضه الوجهين المتقدمين فيه مغالاة
واضحة؛ فميمصية "أو" بمعنى الواو يقول به كثيرون(2)، ويسأل الوجه من تأويل
بعيد، كذلك الوجه الثاني الذي فسر النثني تفسيراً معقولاً، وعلل حب الرد قاده
إلى رفض هذين الوجهين، ليوصفه في أمر طالما هاجمه، وهو التأويل الذي ياباه أبو
حيان كما هو معتن في تعليله.

كذلك يتجلى القلق المنهجي، بمظهر أقوى في هذا السياق، لأنه يتمثل بالرفض،
فإن هنالك يرفض بعض الأناطاف في موضع، ثم يأخذ بها في موضع آخر، وهكذا
يظهر التنافس بأقوى مظاهره، كما في ظاهرة التقدم والتأخير، إذ يقف عندها
أحياناً رافضاً الوجه الذي يسير على مطابقة. قال تعالى: "يأتي أهلها الذين أمروا أوقفوا
بالعقود أحلت لكم بيضاء الأعظام إلا ما يتلى عليهم غير محلي الصيد وآثَّرَ حُرم
إنه الله يحكم ما يريد* يأبها الذين أمروا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهير الحرام
ولا الهدي ولا الخلاف ولا أميين البيت الحرام يبنون فضلاً من رهم ورضوانا وإذا
حللتم فاصطادوا ولا يبجرونكم شتان توم أن صدروكم عن المسجد الحرام أن
تعتدوا وتعاؤلون على البر والحقو ولا تعاونوا على الجرم والعذاب (3). يقف أبو حيان
عند قوله تعالى: "إذا حللتم فاصطادوا" ثم يقول: "تضمن آخر قوله [تعالي]
"أحلت لكم" في تحرير الصيد حالة الإحرام، وآخر قوله تعالى: "لا تحلوا شعائر الله"
النهي عن إخلال آمي البيت؛ فجاءت هذه الجملة [أي "وإذا حللتم فاصطادوا"]، رجاعاً حكمها إلى الجملة الأولى، وجاء ما بعدها من قوله [تعالى]: "ولا يجرمنكم رجاعاً إلى الجملة الثانية، وهذا من بليغ الفصاح، فليست هذه الجملة اعتراضًا بين قوله [تعالى]: "ولا آمين البيت الحرام" وقوله [تعالى]: "ولا يجرمنكم". بل هي مؤسسة حكماً، لا مؤكدة مسدة فتكون اعتراضًا، بل أفادت حل الاصطاب في حال الإحرام، ولا تقديم ولا تأخير، فتكون أصل التركيب: غير محللي الصيد وانتم حرم، فإذا حللتم فاصطادوا، وفي الآية الثانية يكون أصل التركيب: ولا آمين البيت الحرام يبتنعون فضلاً من ربيهم ورضواناً، ولا يجرمنكم، كما ذهب إليه بعضهم، وجعل منه... [آيات أخرى] والعجب منه أنه يجعله من علم البيان والبديع! وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أقبح الضرائر! فبينغبي بل يجب أن ينزل القرآن [الكريم] عليه، [وقال صاحب الوجه: [وسبب في هذا] التقديم والتأخير أن الصحابة [رضي الله عنهم]، لاتجمعوا القرآن لم يربوه على حكم نزوله، وإنما رتبوه على تقارب المعاني وتناسق الألفاظ، وهذا الذي قاله ليس صحيحًا، بل الذي نعتقد أن رسول الله ﷺ هو الذي رتبه لا الصحابة [رضي الله عنهم]، وكذلك نقول في سوره، وإن خالف في ذلك بعضهم "(1)". وأيًا ما كان الأمر، في تسويق التقديم والتأخير أو عدم تسويقه ورفسه، فإن أبو حيان لم يتزمر رفض الوجه الذي يجري على خط التقديم والتأخير دائماً، أو تضعيفه، وإنما أجازه أحيانًا، من غير أدنى إشارة إلى مثل هذه الأمور "(2)".


حوار، مثل التضمين (1)، وإسقاط الجدار (2)، أو غيره، ثم يجريها في مواقف أخرى (3)، ولا نلحظ أي مسؤول يقوده إلى هذا التباق في الموقف منها، فإن هذا التباق نجده عندنا في شواهد مطردة، وما من ضرورة تقوده إلى الحوار سوى القلق المنهجي الذي تتميز به، والذي يظهر في مواضع أخرى فضلاً عن التعدد (4).

ولعل هاجس القواعد وسلطانها على ذهنه، هو الذي يقوده إلى مثل هذا القلق المنهجي، حتى إنه قد يذهب؛ بسبب تقييده المفرط بالقواعد، إلى أن يترك الظاهرة الذي يتسึก ويلتهج به، لتأخذ بالتأويل البعيد المتكلف، وبذلك نرى عنه

(2) انظر مثلاً: المصدر نفسه 244.
(3) انظر مثلاً: المصدر نفسه 4/380-381.
(4) انظر مثلاً: المصدر نفسه 8/319-380

واجه له إسقاط الجدار قبل الاسم من غير داع.

(4) لعل القلق المنهجي والأضطراب والتناقض من السمات العامة التي لفتناها عند أبي حيان؛ فإنها تظهر في أمور أخرى، كأن يشهدنا أحد النقاد بخلاصاً ينافض آخراً، من ذلك مثلاً وصفه صلة الزمخشري بكتاب سيسيه؛ إذ يقول في أحد المواقع: "أما قول الزمخشري: فهو بدل على أنه جنا بين يدي الناظر في كتاب سيسيه، وذلك صحيح، رجل من خارف زمزم في شبنته إلى مكة شرًّفة الله تعالى للقراءة كتب سيسيه على رجل من أصحابنا... كان مجاولاً ومكية. فقدَّر عليه الزمخشري جميع كتاب سيسيه... وهذا بدل على أن ناظر في كتاب سيسيه يختلف ما كان يعتقد فيه بعض أصحابنا...".

البحر المحيط 371/41، وذلك يشهد في إطلاع الزمخشري على الكتاب وتمكينه منه، ثم يصف الزمخشري في موضع آخر يقوله: "هذا الرجل كثير النجاح بكتاب سيسيه، وكم نص في كتاب سيسيه عيني بصره وتصربته، حتى إن الإمام أبو الحجاج يوسف بن معزوز صنف كتاباً يذكر فيه مما غلت فيه الزمخشري، وما جعله من نصوص كتاب سيسيه." البحر المحيط 298.

وينبغي أن هذا الكلام ينافض السابق، ولن تأمل أبو حيان في احتماله لو أن كلامه الأخير ينطبق عليه؛ إذ أشار محمد عبد الحق، عضو من المواضيع التي اخطأ فيها أبو حيان النقل عن سيسيه، انظر: "عبد الحق، أبو حيان. وبحره المحيط، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص 22-23.

كذلك يظهر نفاقه في منهجه، وذلك عندما يترجح بين النسبتين بالاحتفاد وبين الحفظ منه ورفضه؛ إذ يرى وجهنا نجوم نحن، فيتبادلي لنا، لم يذكره أحد قبله، انظر: البحر المحيط 2/8/2، وبينما أخري يرى أن التركيب يجعلنا وجهنا نجومًا فقيئًا، ولكنها لا يجسِر على القول به؛ لأنه لم يذكره أحد قبله.

انظر: البحر المحيط 372/1.
تناقضاً من نوع جديد يختلف عما أشارنا إليه، ويتجلبه بالتحضير عن الظاهرة الذي
النزم به، والأخذ بالتوافل وفقاً لمعايير القواعد.

ومنا تتكفل يتحليه وأتعد وترك الوجه القوي الذي يقضي فيه الظاهرة قوته
تعالى: "أحل للكم ليلة الصيام الراى إلى نساككم" (1) 1. يروي أبو حيان عن
النحاة أن النصب للنظر "ليلة" هو الفعل "أحل"، ثم يضيف: " وليس بشيء;
لان "ليلة" ليس بظرف "أحل"، إما هو من حيث المعنى ظرف للرقت، وإن كانت
صناعة النحو تأتي أن يكون انتصاب "ليلة" بـ "الرقت"؛ لأن "الرقت" مصدر، وهو
موصول هنا فلا يتقدم معموله، لكن يتقدم له ناسب، وتقديره: الرفت ليلة
الصيام، فحذف وجعل المذكور مبيناً له" (2). نقف عند رفضه للوجه المروري
فبعدها عقل النحاة الظرف "ليلة" بـ "أحل" بيننا المراد، وهو وقوع الإسناد ليلة
الصيام، أي: إ Hazel الرفت، لا الرفت وحده، فسوا الظرف لبحد زمن إحلام
الرفت، وبعد أنه لو تعلق بـ "الرقت" لما بقي قيمة دالية؛ لحدث الفعل المسنود إلى
الرفت، كما أننا لو سلمنا برفته ما قبل ما أخذنا بالوجه الذي رأه، فإنه لن أجاز
التقديم والتأخير في القرآن الكريم، وأجاز تقديم معمول المصدر عليه بـ
"الرفت" المعروف؛ لأن تمثيل الوجه وفقاً لما ذهب إليه سيكون: أحل لكم الرفت ليلة
الصيام الرفت إلى نساككم، غير أن التزامه المطلق بالقواعد جعله يرى هذا التوافل
المتقلب، ويرفض التقديم والتأخير، ومن ثم تقوده القواعد إلى التناقض، فيؤول
التركيب تواوباً متلفقاً وفقاً لما وقع فضية؛ ليجده من الأظهر الذي يتمسك به.

ويأخذ الاضطراب والقلق النهيجي شكلٌ آخر بكيف ماراً عما مر، يتعلق بالنسبة
المراجع التي يأخذها أبو حيان بالحساب، فقد اعتدناه يستبعد الأوجه التي لا تسير
على المطرد، كما ذكرنا قليل، كالتقديم والتأخير، والتضمين، والقلب،

(1) سورة البقرة، الآية 187.
(2) البحر المحيط 2/55.
 وإسقاط الحج، وبعض الألفاظ التي لا تجوز إلا في ضرورة ونحوها، يبد أن ينافض منهجه، عندما يرفض الأوجه التي تسير على أفعال لم يسمع بها، ويجزيها القياس النحوي، ثم يرجحها في مكان آخر. من ذلك تخلله لقوله تعالى: "وَلَهُ يَرَى أَنَّ يَتْوِبَ عَلَيْكُمْ وَيَرَى أَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَعْمَلُوا مِيَلاً عَظِيمًا " يُريدُ اللَّهُ أَنْ يَحْفَظَ عَنكُمْ وَحَلْقَ الإِنسَانِ ضَعِيفًا (1). يروي أبو حيان أنهم أعربوا جملة "يَرَى الله أن يخفف عنكم" حالاً من قوله تعالى "وَلَهُ يَرَى أَنَّ يَتْوِبَ عَلَيْكُمْ"، ثم يعقب أبو حيان متدرجاً بانتباه الوجه من التضعيف إلى الرفض فيقول: "وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنه قد فصل بين العمل والحال، بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل، وهي جملة اجنبية من العامل والحال، فلا ينبغي أن تجوز إلا بجمع من العرب؛ ولأنه رفع الفعل الواقع حالاً [يريد] الاسم الظاهر [لفظ الحالات "الله" ]، وينبغي أن يرفع ضميره لظاهره؛ فصار نظير: زيد يخرج يضرب زيد عمراً، والذي سمع من ذلك إلا هو في الجمل الإبتدائية، أو في شيء من نواحيها، أما في جملة الحال فلا يعرف ذلك، وجواب ذلك فيما ورد إلا هو فصيح، حيث يراد التفخيم والتعظيم، فيكون الربط في الجملة الواقعة خبراً ب[الضمير] الظاهر، أما جملة الحال أو الصفة فيحتاج الربط بالظاهر فيها إلى اسم من العرب" (2). وبذلك يرفض ما ولده الاجتهاد النحوي؛ لأنه غير مسموع، ويرى أن هذه الجملة مستفيدة. لا موضوع لها من الإعراب، أخبر بها الله سبحانه وتعالى عن إرادته التخصيف عنا (3).

وربما كان أبو حيان محققاً في الوجه الذي رآه، غير أن رفضه للوجه السابق بحجة عدم السماع ينافض ما يذهب إليه، ويرجحه في مكان آخر، من غير داع

(1) سورة النساء، الآية 27-28.
(2) البحار المحيط 3/237.
(3) المصدر نفسه.
يقوده، كما في تحليله لقوله تعالى: "فإِذَا أُمِلْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ" (1). يربط أبو حيان تحليل "ما" من "ما لم تكونوا تعليمون" بالتفسير، فبرى أنها تحتتم المفعول به الثاني لـ "علم" والكاف مفعول أول، وذلك على معنى "إِفْهَامَ أَنْكُمْ عَلِمْتَمُ شَيْئًا لَا تَكُونُوا لَتَعْلَمُونَ" (2) وإدراكه بعقولكم، لولا أنه تعالى علمكموه، أي أنكم لو تركتم دون تعليم لم تكونوا لتعلمونو أبداً(3). ثم يروي أبو حيان فيما جديداً ينبع عليه تحليل مختلف لـ "ما"، وهو "ان معنى فاذكرنا الله" أي: صلوا الصلاة التي قد علمتموها، أي صلوا تامة بجميع شروطها وأركانها، وتكون "ما" في [كما] علمكم "موصولة"، أي: فصلوا الصلاة كصلاة الله علمكم، وعبر بالذكر عن الصلاة، والكاف إذا ذلك للتشبيه بين هيكل الصلاتين، الصلاة التي كانت أولًا قبل الخوف، والصلاة التي كانت بعد الخوف في حالة الأمن(4). وبناءً عليه يروي عن ابن عطية أنه "ما" في "ما لم تكونوا تعليمون" (5)区别 من "ما" التي في "كما علمكم" (6)، والتقدير: واذكرنا الله كما لم تكونوا تعليمون(7). ويعقب أبو حيان ذاهباً إلى وجه يجيءه القياس النحوي ولم يسمع به، ومن ثم نرى تناقضًا لما رفضه في الآية السابقة؛ فيقول في وجه ابن عطية: "وهو تخريج ممكن، وأحسن منه أن يكون بدلًا من الضمير المذكور في "علمكم" العائد على "ما"؛ إذ التقدير: علمكموه، أي علمكم ما لم تكونوا تعليمون، وقد أجاز النحويون: جايني الذي ضربت اخاك، أي ضربته أخاك على البند من الضمير المذكور" (8). وهكذا نرى التباين المنهجي عنده، الذي

(1) سورة البقرة، الآية 239.
(2) البحير المحيط 253.
(3) المصدر نفسه 253.
(4) المصدر نفسه 253.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
يدل عليه تحليله في كل من الآتيين.

ولعل انشغاله بأمور النقل والنزعه الظاهرة، التي سيطرت على ذهنه تقريده
أحياناً إلى رفض الأوجه التي تسوؤها معطيات السياق، وتقوىها على غيرها (1)،
والمتي تميز بالجادة والإبداع والذوق المنتمي، ويحسن من قبل ذكر الأمثلة على ذلك
أن تقف عند مسألة مهمة، وهي المعنى النحوى، أي: معاني عناصر النظام
التركيبي أو معاني الأساليب، ففي أثناء التحليل يقف المرء أمام مثل هذه الأمور
ناظراً متأملًا، في معطيات السياق وفي رصيده المعرفي (الهيكل الجُرّد في قوله).
وتقوده أحياناً معطيات السياق إلى أن يحكم على عنصر ما بأن معاناه كذا، فيأتي
هذا الحكم منصباً في جملة القواعد الموجودة في ذاكرة المفسر، ويكون تحليله
معنى العنصر النحوى مثالوفًا، لا يحمل مفاجأة مستنكرة من الناحية، وأحياناً
يشكل الأمر وما من قريبة تحدد المعنى الدقيق سوى المعرفة النحوية التي في الذهن;
فتكون القريبة الوحيدة، التي تسهم في الكشف عن المعنى المراد، ومن هنا استجات
على مفسر القرآن الكريم أن يكون مطلعاً عارفاً بأمور النحو (2). بيد أن المفسر
الذي يتميز بشفافية ومعناء في تذوق خفايا التركيب يخرج أحياناً، ولا يبحث بما
أقره النحاة من تقنين وتحديد، لمعاني عناصر النظام التركيبي، إذ تقوده معطيات
السياق بذوقه المنتمي، إلى أن يفهم بعض العناصر التي استناد لها القواعد فهماً
بعيداً عن سلطان القاعدة وأهلها، مخالفًا المالوف الذي يجعله النحاة، فييطلق
أحكاماً خاصة به؛ وبذلك يصب هدفاً لمن أسرته القواعد، وشغله عن التأمل
العميق في أسرار التركيب وجمالياته، ويبدو أن تحليل الآية الأثنية، التي وقف
عندها أبو حيان يعدّ مثالاً مناسباً لما ذكرنا. قال تعالى: (ًّ الحمد لله الذي خلق

(1) يحسن أن نذكر أن علي النجدي ناصف ذكر أمثلة جيدة عن هذا الأمر، نظر: ناصف، علي النجدي،
من أسرار زيادة في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ع (44) 1978، ص 57 - 60.

(2) البحر المحيط 6/1. 1/27

مجلة الدراسات اللغوية مج 72 (ريعي الأخرون جمادى الآخرة 1431/1950/م)
التعدد المفروض في تحليل أبي حيان النحوي

السماء والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا برههم يعدلون
(1)

يرى أبو حيان أن معنى الآداة "ثم" هو المهلة في الزمان على أصلها (2)، ويرى عن ابن عطية أنها دالة على قبح أفعالهم تفيد التوبих؛ لأن المعنى أن خلقه السموات والأرض وغيرها قد بان وآياته سطعت، ثم بعد ذلك كله قد عدلوا برههم وكفروا، وهذا كما تقول: يا فلان أعطيناك وأكرمتاك وأحسن النيل من ثلاث تشتمني!! (3)

ويعود إلى ما قبل ابن عطية، فيورد رأي الزمخشي (4) الذي يقول: إن "ثم" للاستبعاد، أي: استبعد أن يعدوا به بعد ورضو آياته (5)، ثم يعقب أبو حيان رافضاً بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه ابن عطية من أن "ثم" للتوبих والزمخشي من أن "ثم" للاستبعاد، ليس بصحيح؛ لأن "ثم" لم توضع لذلك، وإنما التوبих والاستبعاد مفهوم من سياق الكلام، لا من مدلول "ثم" ولا أعلم أحداً من النحوين ذكر ذلك، بل "ثم" هنا للمهلة في الزمان (6). وبسعب القول: إن هناك معنى وضعياً للآدوات؛ إذ تبدو معاني الآدوات التي جردتها النحاة في قواعد حصول لفهم معطيات السياق، ثم من أين يأتي هذا المعنى، الذي ذهب إليه ابن عطية أو الزمخشي، إذا استبدلنا ب"ثم" الواو مثلاً، أو غيرها من أدوات العطف؟ وهل الإنكار أو التوبих أو التهكم أو غيره يأتي من السياق وفحوى الكلام، أم من الآداة الهمرة التي تظل السياق بدون هذه الأغراض؟ وذلك لأن تفاعل الآداة مع بقية عنصر النظام التركبي، يجعلها تأخذ معنى خاصاً، تلون التركيب به، ولو استبدلناها آداة أخرى لما رأينا المعنى الذي كان، ومن ثم لا يحسن قوله: "التوبيخ

(1) سورة الأنعام، الآية 1
(2) البقرة المحيط 4/73
(3) المصدر نفسه
(4) الكشف 2/6
(5) البقرة المحيط 4/74
(6) المصدر نفسه

والاستباد من سياق الكلام". ثم إننا لو تأملنا في القواعد التي جردت للمعاني الأدوات لرأينا أنها حصولة لفهم رأى النحاة، لذلك اختلفوا في كثير منها، وليس هذا يشبه فهم قواعد النظام التركيبي الملموس، كعلامة التأثير والتأثير، مثل جر الأسم المجرور، ورفع الفاعل، ونصب المفعول وغيره، حتى يذهب أبو حيان إلى الالتزام به، وإنما هو فهم ناجم من تذوق المعنى، وإن جردت له قواعد، وإذا كان الأمر حصولية لفهم المعنى فهل الالتزام المطلق به لا يحسن.

وما يؤخذ على أبي حيان في هذا النوع ردوده القاسية على العلماء؛ وذلك أنه بعد ما يرفض الوجه، قد يرد على صاحبه بأسلوب حاد، لا يليق بالعلماء، وما ورد في هذا النوع من التعدد رده على ابن عصفور في تحليل قوله تعالى: "فأوحياً إلى موسى أن اضرب بعضكما البحر فانفلك فكان كل فرق كالطور العظيم" (1). يرى أبو حيان أن ثمة مدخولاً، والتقدير: فضرب فانفلك (2)، ثم يضيف: "وزعم ابن عصفور في مثل هذا التركيب أن المخدوف هو "ضرب" وفاء "انفلك"، والله في "انفلك" هي فاء "ضرب" فاقبئ من كل ما يدل على المخدوف، أبقى الفاء من "ضرب"، واتصلت ب "انفلك" ليدل على "ضرب" المخدوف، وأبقى "انفلك" ليدل على اللفاء المخدوف منه "(3). ثم يعقب على رأي ابن عصفور بقوله: "وهذا قول شبيه بقول صاحب البرسام، ويحتاج إلى وحي يسفر عن هذا القول" (4). على الرغم من وضوح مراده.

بيد أن الأمر المشار إليها لا تقلل من قدرة أبي حيان المتميزة في إقناع الملكي؛

(1) سورة الشعراء، الآية 63.
(2) البقرة 19/7.
(3) المصدر نفسه 19/1-20.
(4) المصدر نفسه 20/7، وقد تكرر هذا الأمر في مواطن عديدة في تحليله، انظر مثلاً: المصدر نفسه 257/114، 257/8، 256/114، 257/114.

129

مجلة الدراسات اللغوية رقم 7 (ربيع الآخر - جمادى الآخرة 1422هـ / مايو - يوليو 2000م)
فإنه عندما يتناول وجهًا ما يفصل ويتبقي ويتم فساده حتى نسمل بما يزيد، وهو الأمر الذي شاع عنده(1)، ويظهر هذا في رفضه لفساد المعنى الذي عليه الوجه المرفوع، كما في تحليه قوله تعالى: "إِذَا سَمَعْتَ مَا أَنزَلْتُ إِلَى الرُّسُلِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَطْفَأُ مِنَ الدَّمٍّ مَّعَاءً عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رِبَّنَا آمَنَا فَأَكْتَنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ"(2).

يذكر أبو حيان عن ابن عطية ويحيى البقاء أن جملة "يقولون" في موضع الحال(3)، ثم يضيف، ولم يبينا ذا الحال، ولا العامل فيها، ولا جائز أن يكون حلالا من الضمير في "أعيينهم"، لأنه مجزور بالإضافة، لا موضع له من رفع ولا نصب، إلا على مذهب من ينزل الخبر منزلة المضاف إليه، وهو قول خطأ... ولا جائز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في "عرفوا"؛ لأنها تكون قيدًا في العرفان، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها، فالواو أن تكون مستفيفة أخر تعالى عليهم، بأنهم ينبضوا بهذا القول، والمعنى أنهم عرفوا الحق بقلوبهم، ونطقته به وأقرت السنتهم(4). فأبو حيان يرفض احتمال الاحتمال المتعدد، ويبني بالاحتمال الآخر أن رفضه كان بسبب، من تشكيل المعنى الذي يقتضيه الوجه.

وبمثل للموجه عندما يحتاج الأمر إلى ذلك، كما في تحليه قوله تعالى: "فَأَلَّا يَأْتِيَ يَقُولُ يَأْتِيَ وَيَلُتِّي آمَرَتُكُمْ أَنْ أَكُونَ مِثْلُ هَذَاِ الْغَرَابِ فَأَوَّلِي سَوْءَةً أَخِي"(5). يقف أبو حيان عند رأي الزمخشري الذي يرى أن "أوّل" انصب على جواب الاستفهام(6)، فيقول: "وهذا خطأ فاحش؛ لأن الفاء الواقعة جوابًا للاستفهام، تنعقد من الجملة.

(1) انظر مسالة: البحر المحيط (1) 1422/1433، 1442/1453، 1452/1462، 1462/1472، 1472/1482، 1482/1492، 1492/1502، 1502/1512، 1512/1522، 1522/1532، 1532/1542.
(2) سورة المائدة، الآية 38.
(3) البحر المحيط 4/8.
(4) المصدر نفسه.
(5) سورة المائدة، الآية 31.
(6) الكشاف 6/37.
الاستفهامية، والجواب شرط وجزاء، وهنا تقول: أنزورني فاكرٍّك، والمعنى إن توزيٍّني أكرْك١... ولوقت هنا: إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أواري سوءة أخيف...، لم يصح; لأن الموارنة لا ترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب٢، ويرى أبو حيان أن نصب "أواري" عطف على "آكون"، كأنه قال: أعجزت أن أواري سوءة أخيف٣.

ولا يخفى تبحره في معرفة القواعد النحوية الواسعة، تلك المعرفة التي تقوده إلى كشف الخاطئ في الموجه، حين تكون القواعد قريبة من القرائن التي تسهم في التحليل. من ذلك تحليل قوله تعالى: "فَلَنَّى بَسْطَتِ إِلَيْ يَدُكَ لِتَفْتُتْيِي مَا أَنَا بَباَسِط٢ يِدِي لَا إِلَكَ لَاقتَكَ". يبدو من كلام الزمخشري أن جملة "ما أنا باسط" هي جواب الشرط، وأن الشرط جاء للفعل والجواب بلفظ اسم الفاعل، ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع٣، ويبين أبو حيان بفضل معرفته النحوية الواسعة فساد الوجه الذي يحتمله تعبير الزمخشري، فيقول: "وهو كلام فيه انتقاد، وذلك أن قوله [ تعالى]: "ما أنا باسط" ليس جزاء، بل هو جواب للقسم المحدود، قبل اللام في "لَنَى" المؤذنة بالقسم، والموطأة للجواب لا للشرط، وجواب الشرط محدود لدلالة جواب القسم عليه، ولو كان جوابًا للشرط لكان بالفاء، فإنه إذا كان جواب الشرط منفياً بـ "ما" فلا بد من الفاء... ولو أنه كان أيضًا جوابًا للشرط للزم من ذلك خرم القاعدة النحوية، من أن إذا تقدم القسم على الشرط، فالجواب للقسم لا للشرط" (4).

1 الباحث المحيط 3/ 481
2 المصدر نفسه
3 سورة المائدة، الآية 28
4 الكشكش 3/ 254
5 الباحث المحيط 3/ 477
ويظهر هذا في قواعد الجمل التي تتعلق بمعطيات السياق، كما في قراءة "إن الله")1(، من قوله تعالى: ﴿فَيُسْتَبْشَرُونَ بِنَعْمَتِهِمْ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَلَا يُضِيعُ أَجْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (2). يذكر الزمخشري بحسب القراءة المشار إليها أن الجملة اعتراض (3)، ويعقب أبو حيان؛ ليخطئ الزمخشري منطلقًا من قرائن القواعد النحوية، فيقول: "وليس الجملة هنا اعتراضًا، لأنها لم تدخل بين شيئين، أحدثها يتعلق بالآخر، وإما جاءت لاستنفاف أخبار" (4).

ويتميز أبو حيان برودته المقنعة، عندما يقدم جملة من المعطيات التي ترفض الوجه، من ذلك مثلاً تحليل قوله تعالى: ﴿قُرْنِ عَلَى الْيَزِيدِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَتَوبُونَ عَلَيْكَ وَالَّذِينَ يَنْبِئُونَ يَتَوبُونَ عَلَيْكَ وَيَتَوبُونَ إِلَيْهِمْ حَكِيمٌ وَاللَّهُ يَرِيدُ أَن يَتَوبَ عَلَيْكَ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يَتَوسَّعَ النَّشِئَاتَ آنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا﴾ (5). يذكر أبو حيان أن الواو في "وَرِيد" للعطف، ثم يضيف: "وجاز الراغب [الاصفهاني] ت. ۵. ۰. ۵. ه.

أن تكون الواو للحال، للاعتطف، قال: تنبهباً على أنه يرد التوبة عليه في حال ما تريدون أن تميلوا، فخالفن بين الإخبارين، في تقديم المخبر عنه في الجملة الأولى، وتأخيره في الجملة الثانية؛ ليبين أن الثاني ليس على العطف. [ثم يعقب أبو حيان بقوله] وهذا ليس بجيد؛ لأن إرادته تعالى التوبة علينا ليست مقيدة بإرادة غير الميل، ولكن المضارع باشرته الواو، وذلك لا يجوز وقد جاء منه شيء نادر، يقول: على إضمار مبتدأ قبله، لا ينبغي أن يحمل القرآن عليه، [و] لاسيما إذا كان للكلام محمل صحيح فصيح، فحمله على النادر تعسف لا يجوز" (6). وبذلك

(1) قراءة الأكسيائي، انظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد: المبسوط في القراءات العشر ص 171.
(2) سورة آل عمران، الآية 171.
(3) الكشاف 467/1.
(4) البحر المحيط 122.
(5) سورة النساء، الآية ۲۷-۲۶، ۲۷.
(6) البحر المحيط 3/236-237.

نرى أن الرد جاء بتضافر قرونتين، المعنى الذي يقتضيه السياق، ومقتضيات القواعد التي يتميز أبو حيان بإلمامه بها.

رابعًا- الأسس:

أما الأسر التي يسوقها أبو حيان للرفض فهي تلك التي وقفتا عندها في الحديث عن أسباب الرفض، وهي مسوغاته التي تكون السبب والأساس له في آن معًا، ويستحسن أن نقف عندها مرة أخرى لنتبين نسبة كل منها ودلالته المنهجية.

تشكل قضايا السماع التي ينطلق منها أبو حيان نسبة كبيرة بين المسوغات الأخرى(1)، ويظهر اعتقاده بقضايا السماع التي يسوقها للرفض بآمر مختلف، ويبدو أن أكثرها شيوعًا هو عدم السماع بما عليه الوجه المرفوع(2)، ومن ثم لا بد من دليل سماعي يدعم الوجه، وهو الأمر الذي يدل على النزعة النقلية عند أبي حيان، وذلك أن بعض الأوجه لا تعارضها قضايا القياس أو السياق(3)، وربما انطلق أبو حيان من تناول الشاهد المقيم عليه الوجه المرفوع، فيوجه الشاهد في ضوء قاعدة أخرى تبدو له الصواب(4)، والغالب أن يكون التوجه على مذهب أصحاب الأندلسين(5)، وهذا نتبين مذهبه النحوي. وقد ينطلق من قضايا ذوقية تتعلق بعادة العرب في كلماها، فيتناول الوجه بالرفض؛ لأنه يقتضي خطأً تركبيًا مثلثيًا، يدل على جهل صاحبه بلسان العرب(6)، مما يدل على اطلاع أبي حيان الواسع، وفهمه لحسن العرب في كلماها.

وإذا كان ابتداءه عن الأصول المفترضة يعكس نزعته الظاهرة، كما أشارنا، فإن

(1) وردت مئات المرات.
(2) انظر مثلاً: البحر أغلي 1/ 124، 170، 284، 950/ 3، 170، 284، 950/ 3.
(3) انظر مثلاً: المصدر نفسه 3/ 170، 284، 950/ 3.
(4) انظر مثلاً: المصدر نفسه 4/ 170، 284، 950/ 3.
(5) انظر مثلاً: المصدر نفسه 4/ 170، 284، 950/ 3.
هذا لا يلغي اعتدائه بقضايا الأصل الأخرى التي شاعت عنه(1)، ويظهر التمسك بشروط القاعدة المطردة، عندما يعتد بها، ويتخذ من مخالفتها دليلاً للرفض بنسبة كبيرة(2)، فيصف صاحب الوجه المرفوض غالبًا بأنه جاهل بعلم النحو(3)، أو يذكر شروط القاعدة التي عليها الوجه؛ ليبين الخلل في التحليل(4)، أو نحوه(5)، وهو الأمر الذي يدل على إلام أبي حيان، بقضايا النحو وقواعده، كما يدل أحيانًا على النزعة النقلية، التي لا تقبل التوليد، فإن بعض الأوجه تسمح بها معطيات السياق، وتقود إلى توليد فروع توعس مفهوم القاعدة، التي يتخذها أبو حيان وسيلة للرفض(6)، ورغم ما كانت قضايا الأصل التي ينطلق منها للرفض قواعد توجيهية، تأتي منفردة في الرد تارة(7)، ومثاثرة مع غيرها تارة أخرى(8).
وكثر أيضًا اعتيداته بآراء النحاة(9)، الذي يعكس نزعته النقلية، كما أشارنا، ويسوقها بأشكال مختلفة، فتكون مثابة القانون الذي لا يقبل خروجًا عليه، وتعمل غالبًا برأي الجمهور أو البصريين أو أصحابه، فيقول مثلًا: "نصحوا على أن كذا لا يجوز(10)، وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحويين(11)، و نحوه(12)،  

(1) وردة مئات المرات.
(2) ورد أكثر من مئة مرة.
(3) انظر مثلاً: "البحر المخيط 1/476 3/632 1/376 1/477.
(5) انظر مثلاً: المصدر نفسه 4/204.
(6) انظر مثلاً: البحر المخيط 2/376.
(8) انظر مثلاً: المصدر نفسه 3/331.
(9) ورد أكثر من مئة مرة.
وهو يدل على تبهر أبي حيان الواسع بمعرفة مذاهب النحاة، وعلى انتصائه الأندلسية، إضافة إلى النزعة النقليّة ودلاليتها على ظاهريته.

أما قضايا المعنى فتثرد أكثر من غيرها، وهو أمر لأفهان عند جل النحاة، وتأتي متنوعة عند أبي حيان، فقد تكون أداة سياقية، يسوقها ليبين أن المعنى مخالف لما عليه الوجه المرفوع (1)، أو يتناول المعنى الذي يقتضيه الوجه في فين فساده ورفضه، وذلك من خلال الخلل في العلة الجامعة بين المقياس عليه (القواعد)، والقرائن المائلة في المقياس (الشاهد)؛ مما يؤدي إلى خطأ في المعنى (2). أو ينطلق من قضايا ذوقية؛ فتقرأ تكلفًا لا يروق له في بعض الأوجه؛ فرفضها (3). وهو يدل على اهتمامه الملحوظ بقضايا المعنى التي أشارنا إلى أمثلة منها.

وتشيّع (4)، وتتنوع قضايا القياس التي تقوم على الرفض، وهي غالبًا تتناول العلة الجامعة بين المقياس والمقياس عليه، فيرقص الوجه؛ لفساد المعنى الذي يقتضيه، أو للتكدف الذي تبابه معطيات السياق كما أشارنا، أو يرفض الوجه؛ لعدم مراعاة النسبة بين المقياس المطرد، الذي يمثل باسلوب القرآن الكريم، وبين المقياس عليه، وهو جملة من القواعد الفرعية، التي لا تطرد من وجهة نظر أبي حيان (5)، أو تختلف مذهب أصحابه (6)، وهي قضايا جرّه أحيانًا إلى التناقض، وأحيانًا أخرى إلى التعمية الذي لا مسوح له، والذي يدل على سلطان القواعد وانطلاقتها منها في التحليل، ولو كان على حسب المعطيات السياقية. وربما انطلق أبو حيان لرفض

(1) انظر مثلاً: المصدر نفسه /1، 112/2، 100-105/4، 418، 195، 1953، 2، 2004، 4، 362/4، 224.
(2) انظر مثلاً: المصدر نفسه /2، 112/2، 100-105/4، 418، 195، 1953، 2، 2004، 4، 362/4، 224.
(3) انظر مثلاً: المصدر نفسه /1، 112/2، 100-105/4، 418، 195، 1953، 2، 2004، 4، 362/4، 224.
(4) انظر مثلاً: المصدر نفسه /1، 112/2، 100-105/4، 418، 195، 1953، 2، 2004، 4، 362/4، 224.
(5) انظر مثلاً: المصدر نفسه /1، 112/2، 100-105/4، 418، 195، 1953، 2، 2004، 4، 362/4، 224.
(6) انظر مثلاً: المصدر نفسه /1، 112/2، 100-105/4، 418، 195، 1953، 2، 2004، 4، 362/4، 224.
العدد المرفوع في تحليل أبي حيان النحوي

الوجه من أنواع القياس الأخرى، كالقياس اللغوي(1)، وهي حالات قليلة، لعل
ندرتها تدل على نزعته الظاهرة، التي تميل إلى البساطة والابتعاد عن التعقيد(2)
وقضايا النظر العقلي. ولا شك أن تضافر بعض هذه الأمور مع بعضها الآخر يظهر
في مواضع عديدة عندنا في أثناء الرفض(3)، مما يجعل قدرته على الرفض مقنعة;
بسبب تناول الوجه من جوانب مختلفة.

أما الأسس التي يعتمدها أبو حيان في الأوجه، التي يأخذ بها ففلعلها لا تختلف
كثيراً، من حيث تفاوت النسب، عما رأيناه في رفضه؛ إذ تظهر قضايا
السماع(4)، بنسبة كبيرة(5)، إضافةً إلى المعطيات السياقية، وقضايا المعنى التي
كانت مائلة في تحليله، وتنعدم الأسس الأخرى التي تتعلق بقضايا القياس والنظر
العقلي أو غيرها، أما مسوسات الأخذ فلم بد لنا تصريحه بها، سوى قضايا
المعنى، التي تكون وسيلة للاخاذ والرفض، ولا سيما في الظواهر ذات التعدد
بوجهين(6)، ولعل ابتعاد أبي حيان عن الأسس ذات الطابع العقلي يعزز نزعته
الأولية، التي تميل إلى البساطة كما أشرنا، إضافةً إلى أن التشبيه بين الأسس، في
الأوجه التي يجيزها في الظاهرة التعدد الجائر(7)، وفي الأوجه التي يأخذ بها، في
ظاهرة التعدد المرفوع، يشير إلى منهج معين في تحليله.

(1) انظر مثلاً: المصدر نفسه/1 09/2009.
(2) أشارت خدمة الحديثي إلى هذا الأمر، انظر: أبو حيان النحوي، ص378.
(3) انظر مثلاً: 111-112، 369، 427-233، 8، 300-242.
(4) يمثل معظمها بشواهد القرآن الكريم، وبعضها بالأشعار وبعبارات مروية، ويندر استشهاد أبي حيان
بالحديث النبوي، انظر مثلاً: البخاري المحيط 6/197، وذلك للاستناد وتوضيح الوجه، وليس لتوليد قاعدة.
(5) بلغت المتقات.
(6) انظر مثلاً: البخاري المحيط 6، 215، 219، 419، 446، 199، 187-185، 3، 269، 7، 283، 369، 222، 0، 0، 246، 201، 8، 295.
(7) قد تكون لنا هذا الأمر في بحث آخر قيد النشر.

مجلة الدراسات اللغوية، ج7، 2(دوريات الأخيرة، جمادى الآخرة 1426هـ/ مايو، يوليو 2005م)
وأما تقدم نلاحظ أن التعدد المرفوع شكّل ظاهرة مهمة، في تحليل أبي حيان النحوي، ولاسيما في "البحر المحيط"، وقد كانت مسائل التعدد، أكثرها يتميز بالبساطة وعدم التعقيد. وتبيّن لنا أيضًا، في هذا النوع من التعدد، أبرز السمات المنهجية، في تحليل النحوي عامة، وهي نزعة النقل والتابعة، والنزعة الظاهرة، والاضطراب المنهجي، والانتماء المذهبي، وبراعته المميزة المقنعة، في حواره ورفضه. كما حظنا التباين في أسس التحليل النحوي عنده؛ فقد شاعت قضايا المعنى أكثر من غيرها، بسبب طبيعة الظواهر المخلّلة؛ لأن معظمها مأخوذ من نصوص القرآن الكريم، ثم يليها قضايا السماع التي شاعت بنسبة كبيرة أيضًا، ثم قضايا الأصل وآراء النحاة، خلفًا لقضايا القياس التي ندر ورودها، وهذا يعكس طبيعة فكر أبي حيان ذات الطابع النقوي الظاهرة، التي تميل إلى البساطة والابتعاد عن التعقيد؛ فلا تهتم كثيرًا بقضايا المنطق، والأمور العقلية المجردة.
المصادح والمواد

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين: المسوط في القراءات العشر، تحقيق
سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
الجاسم، محمود حسن: أسباب التعدد في التحليل النحوي، مجلة مجمع اللغة
العربية الأردنية، العدد (16) 1425-1404.
أسس التحليل النحوي، مجلة الدراسات اللغوية، التابعة لمركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (4) ع (1) 1423-1402.
التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية
بديبي، ع (20)، 1421-1400.
تعدد أوجه التحليل النحوي المفهوم والتجليات، مجلة بحوث بجامعة حلب،
قيد النشر.
الحديثي، خديجة: أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة ببغداد، ط (1) 1966.
أبو حيان النحوي، آثير الدين محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان
العرب، تحقيق وتعليم مصطفى أحمد اللماح، حقوق الطبع محفوظة
للمحقق، دن، ط (1) 1440-1984.
تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليم، هيئة أحمد عبد الموجود وعلي
الدمري، معرض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (1) 1413-1416.
1993-1996.
تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط (1)
1986/1946.
منهج السلاك في ألفية ابن مالك، تحقيق سيدني جلاسر، نيو هايفن
كونيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، 1947.
* النُّكْلَة الحسَان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد العزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط (2) 1408/1488.

* الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوايل في وجوه التنزيل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط (1) 1417/1997.

* عضيمة، محمد عبد الخالق: أبو حيان وبحره المحيط، مجلة كلية اللغة العربية.

* بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع (7)، 1397/1977.

* ناصيف، علي النجدي: من أسرار الزيداء في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين، 1398/1978.

* ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب "تصوير".

مجلة الدراسات اللغوية مع 27 ع (ربع الآخر)، جمادي الآخرة 1432هـ/ماي 2010م، 139